جهود أبي حاتم الرازي (ت 277ه) في تعليل حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

من تأليف الدكتور محمد خروبات

أستاذ التعليم العالي، جامعة القاضي عياض.

إذا استقرأ الباحث المتخصص الأحاديث التي أعلها والتي جمع منها ابنه عبد الرحمن طائفة مهمة سيجد بأن لكل حديث معلول وجها في التعليل، رآه أبو حاتم فأعل به الحديث، وهو أمر – من الناحية العلمية – يجب بيانه، ومن الناحية المنهجية يجب تحديده، وهذا لا يتأتى إلا بالتحقيق والتدقيق ليظهر لك الوجه الذي علل به أبو حاتم الحديث، ولا تخفى على العالم في علوم الشريعة – بله الباحث المتخصص- خطورة هذا العمل وضرورته، فهذه أحاديث منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والإثم فيها حاصل من وجهين، إما أن تكون معلولة فلا تصح عنه بأي حال من الأحوال ولذلك لا يجوز نسبتها إليه صلى الله عليه وسلم، فنسبتها إليه وهي على هذا الحال ضرب من الكذب عليه وهو محرم قطعا، وإما أن تكون سليمة من العلل، فهذه تصح نسبتها إليه، وإذا صحت النسبة بناء على الصحة والسلامة كانت سنة وجب العمل بها والبناء عليها وإلا حصل التفريط والضياع وهو محرم أيضا لان السنة ركن ثان بعد القرآن الكريم.

ومما يمكن الجزم به أن متابعة تعليلات أبي حاتم للحديث تحتاج من المتابع أن يتحلى بقدر من القوة في الفهم، وبقسط من تملك المعرفة الحديثية، وكلاهما مرتبطان بالصنعة، فمن أوتي الصنعة فقد

أوتي خيرا كثيرا، والصنعة نفسها ليست بمنأى عن مثل هذه المتابعات والتحقيقات والاستنباطات...إلخ، وهو أمر ليس بالسهل على الباحثين من أمثالنا في هذا العصر الذين يغلب عليهم الاستعجال وعدم الصبر، لكن مصاحبة أبي حاتم في هذا الفن يجعلك في مدرسة مفتوحة الأبواب ، المعارف فيها تزيد ولا تنقطع لأن أبا حاتم ناقد جهبذ لا يضارع، ولذلك فإن متابعة الأحاديث المعلولة وبيان وجوه ذلك وحالاته وتحديد كيفيته يحتاج منا إلى مختبر خاص، يسهر عليه المتخصصون، ومع ذلك فما لا يدرك كله لا يترك جله، فقد حاولت قدر الجهد المحدود والزمن المعدود أن اكشف على وجوه التعليل عند هذا الرجل، وسأقدمها وفق الخطة المرسومة على ما ستراه إن شاء الله وستقف عليه مكتفيا بذكر النماذج الدالة من دون الوقوف على المتون والأسانيد على الطريقة التي اعتمدتها في الفصول السابقة لأن هذا يتطلب إعادة نسخ الأحاديث المعلولة الموجودة في كتاب العلل لابن أبي حاتم.

لقد استخدم أبو حاتم حدسه القوي في معرفة علل الحديث، فتجده يعلل الحديث بما يزيد عن المطلوب والحاجة، فبعد تعليله للحديث والحكم عليه يتفرس في السند بكل دقة ليقف على الخطأ ومصدره ثم يتجاوز ذلك إلى تحديد الباعث على الخطأ، يعني تحديد الغرض الذي قصده الراوي بروايته لذلك السند لا سيما إذا كان الراوي من الحفاظ وربما من النقاد أيضا، فخطأ هذا ليس كخطأ المدلسين والضعفاء، فلا بد من أن يكون وراء هذا الخطأ سر معين[1] ،

[1]- انظر العلل لابن أبي حاتم 74/1 فقرة 198 و80/1 فقرة 213.

وقد يسأل عن ثلاثة أحاديث في مرة واحدة فيجيب معللا في طلقة واحدة مما يوضح أن الرجل كان حاضر الذهن ، قوي الحفظ، عارف بدرجات الحديث على الجملة، وحكمه على الحديث يأخذ درجات مختلفة باختلاف درجات الأحاديث نفسها ، وهذا كله يتم من دون تأويل ولا تكلف [1] .

وقد يرجح حديثا على آخر إذا تعارضا في واقعة معينة وذلك باستعماله لفظة " أصح " من مثل قوله: (حديث فلان اصح)، يريد من ذلك أن الحديث الآخر هو دون الصحة[2]، وبهذا الإطلاق استطعنا أن نميز في أنواع الحديث الصحيح بين الصحيح والأصح كما بيناه في موضعه[3] .

وقد يعين أبو حاتم الرازي علة من العلل ويعين أبوزرعة الرازي ويحيى بن معين علة أخرى فيه فيتكلف عبد الرحمن الرازي بإيراد العلل جميعها مجموعة تحت بساط الحديث الواحد[4]، وهذا للإعتضاد والاقتران ذلك أن العلة لا تلغي الأخرى بل تشهد لها وتعضدها لأن مصدرها النقد، وفي بعض الأحيان يعرض عليه الحديث فيحكم عليه بحكمين مختلفين لا يخرج الحكم الصحيح عن احدهما، وإذا علل أحد النقاد الحديث فإن حكمهم يوافق أحد الحكمين، لكن ما السبب الذي يجعله يحكم بحكمين دون الاقتصار على واحد فقط؟

---

[1]-.المصدر السابق75/1 فقرة 200
[2]- المصدر السابق 76/1فقرة 203 و204، و76/1 فقرة 205
[3]- أنظر أبوحاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية – الجزء الخامس- علم المصطلح والنقد- الصفحات
[4]- العلل 79/1 فقرة 211

إن المنهج العلمي في هذه الصنعة لم يترك له خيارا في الاقتصار على الحكم الواحد، ذلك أنه بنى الحكم الأول على ما انتهى إليه من أقوال أحد الرواة غير المهتمين فلم يجد فيه ما يوجب رده، وبنى الحكم الثاني على رأيه الشخصي في استخلاص العلة القادحة في سند الحديث[1]، غير أنه في بعض الأحيان يحكم على طرق الحديث بالضعف من دون ذكر وجه العلة القادحة، فلعل الحكم وحده كاف في بيان وضعية الحديث، أو قد يكون مشهورا بذلك، أو لم يطلب من أبي حاتم ذلك[2]، ومثل هذه الحالة أنه يعرض عليه الحديث بسندين فيرى بذوقه وحسه النقدي أن أحد هذين الإسنادين باطل، من دون أن يعين[3]، أو يذكر له حديث بسنده ومتنه فيسوق له طرقا أخرى ليقويه[4]، وقد يسأل عن الحديث بسند معين فيكتفي بذكر الطريقة الصحيحة فيه تاركا للسائل استنباط العلة أو الوقوف عليها[5] ،ذلك أن السائل – وهو عبد الرحمن الرازي- يتمتع بحس علمي نقدي، فكان يستغرب أحيانا من حكم والده على الحديث بالخطأ من دون بيان علة الخطأ، وفي بعض الحالات كان يخالف والده في التعليل، فإذا اهتدى أبوحاتم إلى الصحيح كان عبد الرحمن يعين الأصح[6]، وهي فرصة كان أبوحاتم يختبر بها للسائل ليدفع به نحو بذل الجهد لاستكناه الموضوع، وقد نعرض عليه عدة طرق للحديث الواحد فيحكم بصحة كل تلك الطرق إلا الطريق التي يراها ضعيفة فيعين علتها ويصوب ما جاء فيها من

[1]- المصدر السابق 83/1 فقرة 224.
[2]- المصدر السابق 147/1-148 فقرة 411.
[3]- المصدر السابق 284/2فقرة 2355.
[4]- المصدر السابق 227/1 فقرة 659.
[5]- المصدر السابق 245-246 فقرة 720.
[6]-أنظر العلل 71/1 و72/1 فقرة 162.

خطأ[1]، وقد يسأل عن الحديث بسند فيورد له سندا آخر ذوكر به أو حدث به من دون أن يحكم على احد الطريقين لا بالتصحيح ولا بالتضعيف.[2]

وقد تعرض عليه طرقا للحديث فلاف يرى فيها علة فيحكم عليها بالصحة ثم يعيد رواية الحديث مما انتهى إليه من تخريجه، وقد يجمع بينها في تخريجه لها بسند واحد[3]، وعرضت عليه أسانيد مختلفة للحديث الواحد فأورد في جوابه ما يحفظ من الطريق الصحيحة من دون بيان العلل الحقيقية للطرق الأخرى مكتفيا بذكر ما يحفظه من الروايات الصحيحة للحديث[4] ، وعرض عليه الحديث بسنده فاكتفى بذكر ما يحفظه من أسانيده حاكما على صحة ما ذكر، ففهم من هذا توهين الطريق المعروضة عليه[5] .

وقد يحكم على الحديث بان الرواية فيه اختلفت فيذكر ما اختلف من رواياته موهنا إحدى الطرق من طرقه من دون الحكم على الباقي[6]، وقد يعرض عليه الحديث بسند وقع خطأ في اسم أحد رواته فيصوب الاسم ويعين الراوي المقصود ثم يبين حاله بالضعف[7]، وقد يعرض عليه سند لحديث معين فيعين أبوحاتم الطريق الصحيحة ثم يذكر كل الوجوه التي انتهت إليه من طرق الحديث، وعند التأمل يظهر

[1]ـالمصدر السابق 14/1 فقرة 09.
[2]ـ المصدر السابق 18/1 فقرة 18 ، و18/1-19 فقرة 21 و 27/1 فقرة 45.
[3]ـالمصدر السابق 19/1 فقرة 25.
[4]ـالمصدر السابق 25/1 فقرة 38.
[5]ـالمصدر السابق 37/1 فقرة 76.
[6]ـالمصدر السابق 50/1-51 فقرة 121.
[7]ـالمصدر السابق 63/1-64 فقرة 166.

بأن الوهم أصاب أصحابها من جهة عدم الضبط الواقع بسبب تشابه الأسماء والأنساب[1].

الملاحظ بعد استقراء صنيع أبي حاتم في التعليل أن قواعده وطرقه في ترجيح الروايات ثابتة لا تتزعزع، وإذا خالف بعض القواعد فبالمبررات والحجج القوية حتى أن المبرر يبدو لك في استشهاده أقوى من القاعدة نفسها، وهذه ميزة لأبي حاتم في التعليل تميزها عن قرينه ورفيقه وقريبه أبي زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم.

قاعدة : أهل البلد أدرى بصاحبهم وبحديثه.

أخذت هذه القاعدة صفة قاعدة لأن أبا حاتم كان يبني عليها كثيرا في التعليل وفي الترجيح، فمذهبه أنه يرجح ما رواه أهل بلد عن أصحابهم إذا خولفوا فيه[2]، والسبب في ذلك عنده أن أهل البلد أضبط لحديثهم من الغرباء[3]، وهذه القاعدة ليست على إطلاقها في القبول، لأننا وجدناه يعمل بخلافها في بعض الأحيان، وهذه المخالفة لها ما يبررها من جهة العلم والمعرفة، من ذلك مثلا : إذا روى راو عن أهل بلده وخالفه من هو أوثق منه في الحفظ والإتقان وكان الذي خالفه ليس من أهل بلده حكم له بناء على التفاوت الموجود بينهما في الحفظ والإتقان فيرجح أبو حاتم رواية الحافظ المتقن[4]، لأن العبرة هنا هي في الحفظ والإتقان.

وقد يروي الراوي حديثا بالري من حفظه أو من كتبه ثم يحدث به خارج بلده فيرويه عن شيخ آخر، والصواب هو عن الشيخ الأول

[1]-المصدر السابق 73/1 فقرة 194.
[2]-العلل 349/1 فقرة 1029 و 78/2 فقرة 1725.
[3]-المصدر السابق 368/1-369فقرة 1092.
[4]-المصدر السابق 52/2 فقرة 1642

وغنما حدث من حفظه فوهم، مثل هذه الحالة كان أبوحاتم يتخذها معيارا في الترجيح بين طرق الحديث التي اختلف فيها الراوي عن شيوخه، وأبوحاتم أدرى بحديث الرازيين من غيره [1].

قاعدة: الحديث يدفع الحديث ويكشف عورته

لا تتم عملية الترجيح بين الأحاديث حتى تجمع من كل الطرق، وجمع طرق الحديث هو أسلوب من أساليبهم في ضبط الحديث ولذلك قال أبو حاتم الرازي لو لم نكتب الحديث من ستين وجها ما عقلناه) [2]، ومثله قول علي بن المديني: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه) [3]، وقول أحمد بن حنبل : (الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه) [4]، لأن الجمع هو خطوة أولى نحو التمحيص والمقارنة، وبهذه الطريقة يبين الحديث صحة أو علة الحديث، فالحديث يبين صحة الحديث من جهة اعتضاده وتقوية سنده مع دفع التفرد والغرابة عنه، كما انه يدفع الحديث بمخالفته له في الرفع والوقف والاتصال والانقطاع والتجويد والتقصير والتدليس والإرسال ...إلخ [5]، وليس كل حيث يدفع الحديث ويبين الخطأ فيه إلا حديث الثقة الحافظ المتقن، قال أبو حاتم : (أفسد ابن عيينة حديث ابن أبي أويس وبين خطأه) [6].

وقد ساعده على ذلك أنه كان يعرف حديث كل مصر من الأمصار، فكان يقارن بين حديث الراوي مع أحاديث مصره، من ذلك

[1] ـالمصدر السابق 208/1-209 فقرة 603.
[2] ـفتح المغيث 370/2.
[3] ـالجامع للخطيب البغدادي 316/2.
[4] ـالمجروحين لابن حبان 33/1 والجامع للخطيب 315/2.
[5] ـ أنظر نماذج من هذه الحالات في العلل 109/1 فقرة 296 و123/1-124 فقرة 340 و354/2فقرة 2580و2583
[6] ـالمصدر السابق 268/2 فقرة 2300.

قوله في التعليق على حديث : (الكوفيون لا يرفعونه)[1] في إشارة منه إلى أن مخرج الحديث بالرفع من الكوفة، والحديث عند الكوفيين يروى بالوقف، فحكم أبوحاتم معرفته لما رواه الكوفيون في الحكم على هذا الحديث، ومثل هذا تكرر في صنيعه في تعليل أحاديث كثيرة من مثل قوله : (لا، وليس هذا الحديث عند أهل الشام)[2] ، وقوله : (وهذا أشبه، ليس لأبي صالح معنى ، لم يضبط عمرو، وضبط شعبة، وهذا حديث من حديث أهل الشام...)[3]، وقوله في تعليل حديث آخر: (الكوفيون سوى حجاج لا يسندونه ، ومرسل أشبه)[4]، ويقول : (لم أعلم روى هذا الحديث عن ثور إلا يحيى القطان وأبو همام محمد بن الزبرقان، وليس هذا الحديث بالشام) [5].

ومن حالات الترجيح ووجوهه ما يلي:

- تراجع الراوي في رواية الحديث ، يروي الحديث بوجه ثم يتراجع عن ذلك، ثم يرويه عن ضعيف فيضعف حديثه [6].

- وقد يروي بعض الرواة الحديث مرفوعا من دون شك ويرويه بعضهم بالشك غير مرفوع فيرجح ما روي بالشك غير مرفوع إذا ثبت له ذلك باليقين[7].

- ومن ذلك أحاديث عرضت عليه فلم يعرفها من رواية محدث وعرفها من رواية آخر، فيذكرها ويرجحها[8].

---

[1] ـ المصدر السابق 362/1 فقرة 1073.
[2] ـ المصدر السابق 336/1 فقرة 998.
[3] ـ المصدر السابق 320/1 فقرة 958.
[4] ـ المصدر السابق 314/1 فقرة 942.
[5] ـ المصدر السابق 318/2 فقرة 2470.
[6] ـ المصدر السابق 80/2 فقرة 1733 و81/2فقرة 1736.
[7] ـ المصدر السابق 147/2 فقرة 1738
[8] ـ المصدر السابق 213/2 فقرة 2128.

- وقد يقف على حديث ترويه جماعة بسند مرفوع وجماعة بسند موقوف، وجماعة تروي الحديث بالسندين مرفوعا فيقر صحة جميع هذه الطرق بناء على أن الرواة كلهم ثقاة، متساوون في الضبط والإتقان [1].

- وقد يشيع عند بعض الرواة أن للحديث علة توجب إدخاله في مسند الوحدان

بأن لم يروه إلا راو واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيأتي أبو حاتم بما يدفع حديثهم وبما يكشف علته [2].

- وقد يرجح حديث الراوي على قرينه باعتباره أحفظ وأتقن منه في الشيخ ، ومن وجوه الإتقان والحفظ أن يكون تحمل عنه بأكثر من حالة من حالات التحمل [3].

- وقد يرجح طريقا على طريق على اعتبار أن الطريق الأولى فيها من يروي الحديث بطرق عديدة ، أما الأخرى فلا يعرف منها الحديث [4].

- وأحاديث أخرى أعلها لكون الراوي سمع من شيخه بأخرة ورجح عليها رواية من سمع من الشيخ قديما، ومعلوم أن السماع القديم ليس مزية في ذاته عند أبي حاتم إذ لا بد فيه من التجديد أما إذا انتفى التجديد وتعذر وبقي السماع القديم محفوظا فهو أرجح من السماع من الشيخ بأخرة مخافة التخليط والاختلاط [5].

[1]- المصدر السابق 257/2 فقرة 2265.
[2]- المصدر السابق 333/2 فقرة 2522.
[3]- المصدر السابق 365/2 فقرة 2609.
[4]- المصدر السابق 366/2 فقرة 2613.
[5]- المصدر السابق 165/2-166 فقرة 1989 و 166/2 فقرة 1990 و 441/1-442 فقرة 1327.

- وإذا تعارض حديثان أحدهما مرسل والآخر متصل واتفق اثنان على رواية المتصل حكم في الترجيح للمتصل[1].

- وإذا وقع الاختلاف في الرواية عن شيخ من الشيوخ نظر أبو حاتم في حال الشيخ فإذا كان ثقة واسع الحفظ والرواية حكم للطرق الأخرى بالصحة جميعا لكونه روى ذلك جميعا من حفظه ومن سعة علمه [2].

- وإذا حكم أبو حاتم على الحديث بقوله (لا أصل له) فلا تقويه أية طريقة روي بها، فقد حكم مرة على حديث بهذا الحكم فاجتهد عبد الرحمن في عرض طرق الحديث عليه لعل تلك الطرق أو طريق منها يشفع للحديث فيتقوى بها فلم يتحقق ذلك فكان ما قاله أبو حاتم [3].

- وإذا تعارض الحديث بين الرفع والوقف نظر أبو حاتم في متن الحديث هل يجيء مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا كان من مثل ما يجيء عن النبي صلى الله عليه وسلم حكم له بالرفع، وإذا كان على عكس ذلك أعله أو حكم له بما يليق بوضعه وقفا أو قطعا[4].

- وقد يقارن بين سندين للحديث الواحد رواهما راو واحد فوهم في احدهما وأصاب في الآخر، فيعل أبو حاتم الأول ويرجح الثاني عليه بقوله : (وهذا الصحيح)[5].

وقد يروي الراوي حديثين متعارضين من حيث الوقف والرفع فيرجح الوقف على الرفع بناء على أن الراوي لو صح عنده شيء عن

---

[1]ـ المصدر السابق 121/1 فقرة 330.
[2]ـ المصدر السابق 50/2 فقرة 1643.
[3]ـ المصدر السابق 403/1 ففقرة 1208.
[4]ـ المصدر السابق 122/1 فقرة 334.
[5]ـ المصدر السابق 130/1 فقرة 358.

النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في حاجة إلى رواية الموقوف[1]، لكنه إذا روى الحديث من طريق موقوفة وأخرى مرفوعة وكانتا صحيحتين حكم لهما بالصحة جميعا[2].

-وحجته في الترجيح بين الأحاديث هو ما رواه الثقة مخالفا من هو ليس ثقة مثله، وما رواه الجمهور على خلاف ما رواه الواحد أو الإثنان، فكثيرا ما تجده يرجح بقوله: (رواه الناس عن فلان)[3].

- وقد يروي الصاحب عن شيخه ما يخالف رواية أصحابه عن الشيخ نفسه من ذلك حديث رواه ابن عيينة وأسامة بن زيد الليثي عن الزهري فأجاب معلقا: (أخطأ في هذا الحديث، روى كل أصحاب الزهري عن الزهري هذا الحديث عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر وهو الصحيح)[4]، ووافقه الإمام أحمد في هذا الترجيح[5].

- وقد يرجح حديثا على حديث آخر بناء على أن الرواية التي سئل عنها خالف فيها الراوي أصحاب شيخه في روايتهم عنه فدفعت روايتهم روايته[6].

- وقد يحكم على الحديث بالنكارة إذا أتى من رواية أحد الضعفاء، وما عداه تكون روايته صحيحة، يشهد لذلك هذا الحديث الذي أخرجه أبو محمد الرازي من رواية سليمان التيمي وهو منكر، فصححه أبو زرعة من طريق وأبو حاتم من أخرى[7]، وقد تكون الرواية التي

[1]-المصدر السابق 136/1 فقرة 376.
[2]-المصدر السابق 216/1 فقرة 628.
[3]-المصدر السابق 278/1-279 فقرة 825.
[4]-المصدر السابق 282/1 فقرة 825 وانظر 284/1 فقرة 843.
[5]- انظر العلل ومعرفة الرجال 390/3.
[6]-العلل لابن أبي حاتم 172/1-173 فقرة 493.
[7]-المصدر السابق 190/1 فقرة 445.

عرضت عليه منكرة فيسوق للحديث طريقا أخرى منكرة ، ويحكم على الجميع بالنكارة[1] .

ومن أقواله وآرائه العلمية في تحكيم معيار المقارنة بين الأحاديث وتشبيه بعضها ببعض هذه الطائفة المنتقاة من تعابيره العلمية:

- يقول : (وحدث محمد بن خالد حمويه صاحب الفرائض عن عمران بن وهب عن انس أحاديث معضلة تشبه أحاديث أبان بن أبي عياش ، ولا أحسبه سمع من انس شيئا) [2].

- ويقول في بيان حال عثمان بن مطر الشيباني المكنى بأبي الفضل: (ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، أشبه حديثه بحديث يوسف بن عطية) [3].

- ويقول في بيان حال طارق بن عبد الرحمن : (لا بأس به يكتب حديثه، يشبه حديث طارق حديث مخارق الأحمسي) [4].

- ويقول في ترجمة سيف بن عمر: (متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي)[5] .

- ويقول في ترجمة محمد بن الحسن زبالة المديني :(ما أشبه حديثه بحديث عمر بن أبي بكر المؤملي والواقدي ويعقوب الزهري والعباس بن أبي شملة وعبد العزيز بن عمر الزهري ، وهم ضعفاء مشايخ أهل المدينة)[6] .

أقول : كل هذه النصوص المختارة من أقواله في التعليل وبيان الحال قابلة للتحليل والشرح والتعليق ، فهي تتضمن مقارنات

[1] المصدر السابق 367/1 فقرة 1088.
[2] الجرح والتعديل 306/6.
[3] المصدر السابق 169/6-170
[4] المصدر السابق 485/4-486.
[5] المصدر السابق 278/4
[6] المصدر السابق 228/7.

وموازنات وتشبيهات وترجيحات ، وهي أمور بسطت الكلام عليها في كتابي (علم الموازنة بين الرواة : أبوحاتم الرازي أنموذجا) فليراجع في موضعه [1].

لقد اتضح أن أباحاتم كان كثيرا ما يسوق للحديث المعروض عليه طرقه ن وهذه الطرق هي مما سمعه من شيوخه، فكان يفعل ذلك للأغراض الآتية :

أ- إما لتأكيد صحة الحديث بتوافر طرقه، وقد تكون هذه الطرق كلها صحيحة، وإذا كان فيها الصحيح وغير الصحيح ميز الصحيح منها من غير الصحيح.

ب- وإما لتأكيد ضعف الحديث إذا كانت الطرق كلها ضعيفة ومعلولة.

ج- المقارنة والمقابلة بينها لأن (هذا يدفع ذاك) كما يقول دائما[2].

د- ناهيك عما يترتب عن ذلك من فوائد متعلقة ببيان الأحوال والمنازل والدرجات في الأحاديث والرجال.

لأبي حاتم الرازي جهود قوية في تمييزالأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وفي تقوية الأسانيد وبيان الأقوى والأصح فيها، والأسانيد التي ميزفيها بين الصحيح والضعيف كثيرة جدا يحتاج جمعها إلى جزء مستقل، وقد حاولت فعل ذلك فبدا لي أنه شيء كثير، وأنه جهد مكرور لأن عبد الرحمن الرازي جمع ذلك في كتاب العلل، وكله في دراسة الأسانيد من وجوه عديدة، وإذا كان في غالب أحواله أنه يصحح

[1] ـأعني بذلك الجزء السابع من موسوعة (أبوحاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية) المخصص لعلم الموازنة بين الرواة تنظيرا وتحليلا.

[2] ـأنظر العلل 104/2.

ويذكر الأسانيد الصحيحة من الضعيفة إلا انه في بعض الأحيان يشيد ببعض الأسانيد ويقدمها منها هذا السند الذي نقله الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مغربل ، يقول : (قال أبو حاتم الرازي في حديث مسدد عن يحيى بن سعيد القطان عن عقبة عن نافع عن ابن عمر كأنها الدنانير، ثم قال : كأنك تسمعها من في النبي صلى الله عليه وآله وسلم).[1]

كما رجح في اصح الأسانيد يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قلت ك وهذا مخالف لقول النسائي الذي رجح قائلا : (أقوى الأسانيد التي تروى نذكر منها : الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ابن عمر)[2]، ورجح احمد بن حنبل رواية عبيد الله عن نافع على رواية مالك عن نافع ، ورجح يحيى بن معين رواية يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة[3].

وترجيح أبي حاتم هو ترجيح لسند الحجازيين عن غيرهم فمن المعروف عنه ميوله القوي إلى علم الحجازيين حتى أصبح علم الحجازيين معيارا في الترجيح في الجرح والتعديل وفي المفاضلة بين الرواة وفي تعارض الأحاديث وفي تعيين أقوى الأسانيد وأصحها ، ولعل هذا راجع إلى ما شاع عند جماعة من أهل العلم من السلف تقديمهم لعلم أهل الحجاز على غيرهم ، فلعله رحمه الله كان متأثرا بمالك رضي الله تعالى عنه الذي جعلها قاعدة تدوي في الآفاق حين قال : (إذا خرج

---

[1]- تهذيب التهذيب 108/10 ، وانظر تذكرة الحفاظ 421/2.
[2]-تدريب الراوي 82/1.
[3]-المصدر السابق 83/1.

الحديث عن الحجاز انقطع نخاعه)[1]، وبالغمام الشافعي أيضا ، فقد نقل الأنصاري في كتابه ذم الكلام قول الشافعي : (إذا لم يوجد للحديث من الحجاز أصل ذهب نخاعه)[2] ، وعنه في معيار الترجيح بين البغداديين والحجازيين وصية عينها بقوله: (كل حديث جاء من العراق وليس له أصل في الحجاز فلا تقبله وإن كان صحيحا، ما أريد إلا نصيحتك)[3] ، وقال مسعر: (قلت لحبيب بن أبي ثابت: أيهما اعلم بالسنة أهل الحجاز أم أهل العراق؟ قال : بل أهل الحجاز)[4].

وتقديم الحجازيين على غيرهم هو مذهب فئة من أهل العلم منهم عبد الله بن المبارك والزهري وطاوس وهشام بن عروة وأبوبكر البرديجي أحمد بن هارون ، وهو مذهب الحافظ الخطيب البغدادي وابن تيمية الحراني، يقول الحافظ الخطيب مقارنا بين حديث الأمصار في هذا الجانب ومرجحا لطرق الأسانيد : (أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين "مكة والمدينة" فإن التدليس عنهم قليل ، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز، ولأهل اليمن روايات جيدة وطرق صحيحة إلا أنها قليلة ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضا، ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم، والكوفيون مثلهم في الكثرة غيران رواياتهم كثيرة الدخل، قليلة السلامة من العلل ن وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح، والغالب عليه ما يتصل بالمواعظ)[5].

1ـ المصدر السابق 85/1
2ـ المصدر السابق .
3ـ المصدر السابق.
4ـ المصدر السابق.
5ـ تدريب الراوي 86/1.

ويقول الحافظ ابن تيمية في هذا السياق : (اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ثم أهل البصرة ثم أهل الشام)[1].

وسمع أبومحمد الرازي والده يرجح ويقدم بقوله : (انتهى الإسناد إلى ستة نفر أدركهم معمر وكتب عنهم لا أعلم اجتمع لأحد غير معمر، من أهل الحجاز: الزهري وعمرو بن دينار، ومن أهل الكوفة أبوإسحق والأعمش ، من البصرة قتادة ، ومن اليمامة يحي بن أبي كثير)، ومعمر المذكور هو معمر بن راشد بين عبد الرحمن الرازي حاله بقوله : (ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط ، وهو صالح الحديث)[2].

وذهب أبوحاتم الرازي إلى ترجيح نسخة عمرو بن شعيب فقال: (عمرو عن أبيه عن جده أحب إلي من بهز عن أبيه عن جده)، وذهب بعض العلماء إلى أن نسخة بهز أرجح من نسخة عمرو، ولا دليل لهم على ذلك سوى استشهاد البخاري بنسخة بهز، والصحيح أن البخاري صحح نسخة عمرو، وتصحيحه لها أقوى من استشهاده بنسخة بهز، فتوافق أبوحاتم مع صنيع البخاري في الترجيح.

وبهز هذا هو بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري عن أبيه عن جده، وعمرو المذكور هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، أبو إبراهيم المدني، قال ابن حجر: ثقة يحتج به، وقال أبوداود : ليس بحجة، ووثقه النسائي[3]، وقد توسعت في الكلام على رواية بهز وعمرو في معرض حديثي عن الحديث الحسن عند

1-المصدر السابق.
2-المصدر السابق.
3-أنظر توضيح الأفكار ص 479-480 ، وشرح نخبة الفكر ص21.

أبي حاتم الرازي في كتاب " علم المصطلح والنقد " وهو الجزء الخامس من دراسة أبي حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية ، فليراجع هناك [1].

مقارنته للأحاديث وتشبيهه لبعضها ببعض:

أبو حاتم الرازي ناقد حاذق وذلك بكثرة ممارسته للحديث ومعرفته بالرجال، وله في حديث كل رجل ذوق خاص وحكم خاص، وإذا تشابهت الأحاديث بعلة من العلل الخفية حكم عليه بأنه يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان آخر ، فيكون هذا تعليلا منه لتلك الأحاديث، وإنما اكتفى بذلك من دون أن يبسط فيه بعبارة تحضره في الحال لأن المعنى يكون فيها واضحا بينا عند من رزقهم الله ملكة الفهم والمعرفة في هذا العلم ، وقد ذكر الحافظ ابن رجب الحنبلي فائدة جليلة أراها جديرة بالذكر هنا ، يقول :(حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك ، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره ، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم)[2].

ومن الشواهد على ذلك حديث شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعا :(من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة... الحديث). قال أبو حاتم :(وقد طعن فيها، وكان عرض شعيب على ابن المنكدر كتابا فأمر بقراءته عليه فعرف بعضها

[1]-أبوحاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية: علم المصطلح والنقد - 5/(82-87).
[2]-شرح العلل لابن رجب ص 505.

وأنكر بعضا ، وقال لابنه ولابن أخيه : اكتب هذه الأحاديث ، فروى شعيب ذلك الكتاب ولم يثبت رواية تلك الأحاديث على الناس ، وعرض علي بعض تلك الأحاديث فرأيتها متشابهة لحديث إسحق بن أبي فروة، وهذه الأحاديث من تلك الأحاديث)[1] ، وقال الحافظ ابن رجب معلقا على ما ذهب إليه أبو حاتم: (قلت: ومصداق ما ذكره أبو حاتم أن شعيب بن أبي حمزة روى عن ابن المنكدر عن جابر حديث الاستفتاح في الصلاة بنحو سياق حديث علي.

(وروى عن شعيب عن ابن المنكدر عن الأعرج عن محمد بن مسلمة فرجع الحديث إلى الأعرج ، وإنما رواه الناس عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب ، ومن جملة من رواه عن الأعرج بهذا الإسناد إسحق بن أبي فروة ، وقيل إنه رواه عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج ، وروي عن محمد بن حمير عن شعيب بن أبي حمزة عن ابن أبي فروة وابن المنكدر وعن الأعرج عن محمد بن مسلمة، ورواه أبو معاوية عن شعيب عن إسحق عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن محمد بن مسلمة فظهر بهذا أن الحديث عند شعيب عن ابن أبي فروة ، وكذا قال أبو حاتم الرازي : هذا الحديث من حديث إسحق بن أبي فروة يرويه شعيب عنه)[2] .

وملخص هذا الكلام أن هذا التشبيه هو تعليل منه للحديث للاضطراب الحاصل لابن أبي فروة فيه لسوء حفظه وكثرة اضطرابه

[1]- العلل لابن أبي حاتم 173/2 فقرة 2011، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه 94/2 باب الدعاء عند النداء عن علي بن عياش قال : حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر به، رقم الحديث في فتح الباري 614، وأخرجه أبو داود في السنن 146/1 ن كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الدعاء عند الآذان.

[2]-شرح العلل ص 392.

في الأحاديث وهو يروي عن ابن المنكدر [1] ،بل من العلماء من نسبه للكذب، ذكر أبو حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال : إسحق بن أبي فروة لا شيء ، كذاب [2]، وقال أبو حاتم وأبو زرعة وعمرو بن علي الصيرفي : متروك الحديث[3].

ومن شواهد هذا الوجه ما نقله الحافظ ابن رجب بقوله : (ومن ذلك قول أبي حاتم أحمد بن حنبل في أحاديث الدراوردي عن عبيد الله بن عمر أنها تشبه أحاديث عبد الله بن عمرو)[4].

هذا قول أحمد ، ولم نعثر لأبي حاتم على قول شبه فيه أحاديث الدراوردي عن عبيد الله بن عمر بأحاديث عبد الله بن عمرو لا في الجرح والتعديل ولا في العلل ولا في المراسيل، فقد تكون في نسخ أخرى، وليس كل ما لم نعثر عليه لا وجود له، ولذلك أثبتناه هنا، أما الدراوردي فهو عبد العزيز بن محمد بن عبيد ن، أبو محمد الجهني المدني[5]، أخرج عبد الرحمن الرازي في ترجمته من الجرح والتعديل عن علي بن الحسن الهسنجاني قال : سمعت أحمد بن حنبل ذكر الدراوردي فقال : ما حدث عن عبيد الله بن عمر فهو عن عبد الله بن عمرو[6]، واخرج عن محمد بن حمويه بن الحسن قال : سمعت أبا طالب قال : سئل احمد بن حنبل عن عبد العزيز الدراوردي فقال : كان معروفا بالطلب ، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ وربما قلب حديث عبد

---

1 ـنفس المصدر ص 392-393.
2 ـالجرح والتعديل ، ترجمة إسحق بن أبي فروة ، 228/2 رقم 792.
3 ـالمصدر السابق.
4 ـشرح العلل ص 394.
5 ـالتقريب 512/1 رقم 1248 ، أخرج له الستة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة .
6 ـالجرح والتعديل 395/5-396 رقم1833.

الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر[1]، وكذلك قال أبو زرعة الرازي[2]، فظهر إذن سبب هذه العلة، وهي أن الدراوردي سيئ الحفظ إذا حدث من حفظه فإذا حدث من حفظه قلب أحاديث عبيد الله بن عمر فجعلها عن عبد الله بن عمرو فذلك قول احمد وأبي حاتم في أحاديث عن عبيد الله بن عمر أنها تشبه أحاديث عبد الله بن عمرو.

ومن شواهد هذا الوجه ما جاء في سؤالات سعيد بن عمرو البرذعي لأبي زرعة وأبي حاتم أنه قال: (قال لي أبوزرعة: خالد بن يزيد المصري[3] ويزيد بن أبي هلال[4] صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما)[5] ،وقال: (قال لي أبوحاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان)[6]، وعلق الحافظ ابن رجب قائلا: (ومعنى ذلك انه عرض حديثهما على حديث ابن ابي فروة وابن سمعان فوجده يشبهه، ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم، فخاف أن يكون أخذا حديث ابن أبي فروة وابن سمعان ودلساه عن شيوخهما)[7].

يقارن بين الرواة على اعتبار تشابه الحديث في الرواية عن صاحب معين لأن رواية بعض الأصحاب عن شيخهم أضعف من رواية البعض:

من ذلك قول عبد الرحمن الرازي: (سألت أبي عن عبد الحميد فقال: هو في شهر بن حوشب مثل الليث بن سعد في سعيد المقبري،

---

[1]ـنفس المصدر ص 396.
[2]ـنفس المصدر.
[3]ـأنظر ترجمته في الجرح والتعديل 358/3 رقم 1619، قال فيه أبوحاتم: (لا بأس به).
[4]ـانظر ترجمته في الجرح والتعديل 71/4 رقم 301، قال فيه أبو حاتم: (لا بأس به).
[5]ـالضعفاء والكذابين والمتروكين، مخطوط لأبي حاتم وأبي زرعة، ورقة 5
[6]ـ المصدر السابق، وابن أبي فروة هو إسحق بن عبد الله بن أبي فروة عبد الرحمن الأسود، أبوسليمان الأسدي مولى آل عثمان المدني، وابن سمعان هو عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي، أبوعبد الرحمن المدني مولى أم سلمة، ترجمته في الجرح والتعديل.
[7]ـ شرح علل الترمذي ص 394.

قلت: ما تقول فيه؟ قال: ليس به بأس، أحاديثه عن شهر صحاح، لا أعلم روى عن شهر بن حوشب أحاديث أحسن منها ولا أكثر منها، أملى عليه في سواد الكوفة، قلت: يحتج به؟ قال: لا، ولا بحديث شهر بن حوشب ولكن يكتب حديثه)[1].

وقال الحافظ ابن رجب: (شهر بن حوشب مختلف في أمره لكن رواية عبد الحميد بن بهرام عنه أصح من رواية غيره عن أصحابه)[2]، وإلى هذا ذهب الإمام أحمد أن حديثه عن شهر مقارب، كان يحفظها كما يحفظ السورة من القرآن، وهي سبعون حديثا طوالا)[3].

وأحاديث عبد الحميد بن بهرام في الرواية عن شهر – بهذه الصفة – تشبه أحاديث الليث بن سعد التي رواها عن سعيد بن أبي سعيد المقبري[4]، فإن النقاد قدموا الليث بن سعد في سعيد عن سائر من روى عن المقبري،كما قدموا عبد الحميد بن بهرام في شهر عن سائر من روى عنه، قال أبوحاتم الرازي: (قال يحيى بن معين: الليث بن سعد أثبت من روى عن المقبري)[5]، وهذا تقديم لليث في المقبري عن سائر الأصحاب من مثل محمد عجلان ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب وغيرهما[6].

ومن الشواهد التي الجديرة بالتقديم في موضوع المقارنة التي يجريها بين أحاديث الشيوخ ما ذكره في ترجمة معاذ بن خالد العسقلاني بقوله: (هو شيخ ن تشبه أحاديثه عن زهير بن محمد

---

[1]- الجرح والتعديل 9/6 رقم 42، وعبد الحميد هو ابن بهرام المدائني.
[2]-شرح العلل ص 398.
[3]-الجرح والتعديل 9/6.
[4]-اسم أبيه كيسان، ينسب على مقبرة، قال أبو حاتم: صدوق، أنظر الجرح والتعديل 57/4 رقم 251
[5]-الجرح والتعديل 7/179-180 رقم 1015.
[6]-المصدر السابق ص 179.

أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى حديثا رواه معاذ بن خالد عن زهير بن محمد قال : حدثني شرحبيل بن سعد انه سمع جبار بن صخر يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهينا أن ترى عوراتنا، وقد حدثني بهذا الحديث بعينه معاذ بن حسان نزيل برذعة قال : حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن شرحبيل بن سعد)[1] ، ومعاذ بن حسان هذا هو السعدي رازي الأصل ، وكان قدم أرمينية وسكن برذعة وهي منطقة بالري، وفيها كتب عنه أبوحاتم وروى عنه[2] .

وسبب المقارنة بين حديث معاذ بن حسان وحديث معاذ بن خالد السعدي إتحاد مخرج الحديث في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وهو المذكور في تراجم رواة الحديث ب(الأسلمي)، أجمعوا على تضعيفه، قال في أبوحاتم : (كذاب، متروك الحديث، ترك لابن المبارك حديثه)[3]، وقال الحافظ ابن حجر: (متروك)[4]، وذكره ابن حبان في المجروحين[5].

[1]- المصدر السابق 250/8رقم 1136.
[2]- المصدر السابق 251/8 رقم 1138.
[3]- المصدر السابق 125/2-126.
[4]- التقريب 42/1.
[5]- المجروحين 1/(105-106).